

**نظام الحماية القانونية للغة العربية
في المملكة الأثار والتوقعات**

إعداد

د. إبراهيم بن علي الدغيري

أستاذ الأدب والنقد المشارك في قسم اللغة العربية وآدابها

بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية

(جامعة القصيم)

تاريخ الاستلام: ٢٠/١١/٢٠١٩م

تاريخ القبول: ٦/١/٢٠٢٠م

مباخص

تبرز هذه الورقة البحثية درجة الوعي التي تحلى بها النظام الحاكم في المملكة العربية السعودية حين جعل اللغة العربية لغة رسمية للبلاد وطوعها لتجاري المستحدثات العصرية من تطور تكنولوجي وتحولات كبيرة في المجال التقني والعلمي ، وكفل لها من القوانين والتشريعات والإجراءات واللوائح ما يحقق لها الحماية والذيوغ والتمكين ، بل وجعلها أساسا للرؤية الاقتصادية المستقبلية ٢٠٣٠ ، وهي في جملتها قرارات وتشريعات تعكس مدى الوعي الذي صاحب صناعات القرار في المملكة منذ ترسيمهم لنظام الحكم في مادته الأولى ومدى استفادة هذا النظام الواعي من التجارب العالمية لبعض الدول في حرصها على توحيد سياستها اللغوية ونفعلها ، وتمسكها بلغاتها الأم سواء على المستوى الكتابي أو الشفاهي.

وتضمن البحث إشارات موجزة وتلميحات تبرز المكانة السامية التي تبوأتها اللغة العربية عالميا وفي محيطها العربي والإسلامي ولا سيما في المملكة العربية السعودية بصفتها الرمزية والمركزية ، ولكونها حامية التراث العربي والإسلامي في ظل الارتباط الوثيق بين القرآن الكريم واللغة العربية .

وبلور البحث جملة الآثار المترتبة على حرص النظام على تعزيز موقع اللغة العربية في فضاءات العمل والعلم ونظم التفكير والتسويق والثقافة والحضارة ومؤسسات المجتمع ، وقد حددها في ثلاثة أنواع :

١- الآثار الحضارية والاجتماعية والثقافية .

٢- الآثار الوظيفية .

٣- الآثار الاقتصادية والمالية .

وخلص البحث من خلال التحليل العلمي والاستقصاء الدقيق والمتابعة الواعية لجهود الأمم الأخرى وآراء علماء اللغة والتاريخ والاقتصاد إلى عدة نتائج علمية - تناثرت في ثنايا الورقة البحثية - تؤكد امكانية استثمار اللغة في تطور المجتمعات الإنسانية اقتصاديا ووظيفيا وتنمويا ، وتأسيسا على ذلك يؤكد البحث على وعي النظام الحاكم في المملكة بإمكانية استثمار اللغة العربية في دفع عجلة الاقتصاد والتنمية ، فضلا عن ترسيخها لمنظومة القيم الحضارية والثقافية والاجتماعية لكون اللغة العربية رمزا لهوية الأمة في ماضيها وحاضرها ومستقبلها .

Arabic Abstract

This research paper shows the extent of awareness which the ruling regime in the Kingdom of Saudi Arabia enjoyed when it made the Arabic language the official language of the country and modified it to keep up with the modern innovations such as the technological development and the major transformations in the technical and scientific fields and guaranteed for it laws, legislations, measures and bills which achieve for it protection, widespreadness and establishment. Moreover, it made the Arabic language the language for the 2030 future economic vision. On the whole, they are decisions and legislations which reflect the extent of awareness which accompanies the decision makers in the kingdom since their decreeing of the ruling system starting with its first article and the extent of the benefiting of this aware (conscious) regime from the international experiences of some countries in their keenness on unifying their language policy and enforcing (empowering) it and their adherence to their mother tongue either at the written level or the oral one.

The research includes brief signs and hints which show the eminent position which the Arabic language occupies worldwide and in its Arabic and Islamic scope especially in the Kingdom of Saudi Arabia with its central and symbolic property and for being the protector of the Islamic and Arabic heritage in the shade of the strong link between the Holly Quran and the Arabic language.

The research crystallizes the sum of the results originating from the care of the regime to reinforce the position of the Arabic language in the fields of work, science, thinking patterns, marketing, culture, civilization and the establishments of the society and divided them into three kinds:

1. The civilizational, social and cultural effects.
2. The employment effects.
3. The financial and economic effects.

The research concludes, through scientific analysis, thorough examination and conscious pursuing (following) of the efforts of other nations and opinions of linguists, historians and economists, many scientific results- scattered in the research paper- asserting the possibility of investing language in the development of human societies in the fields of economy, employment and development. Accordingly, it emphasizes the awareness of the ruling regime in the kingdom of the possibility of investing the Arabic language in promoting economy and development in addition to establishing the pattern of civilizational, cultural and social values because of the being of the Arabic language a symbol of the identity of the nation in its past, present and future.

مقدمة:

تنبوأ اللغة العربية موقعا مهما في النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، يصدق ذلك على بنية النظام في شقه القانوني وشطره العملي. وهي إذ تحتل ذلك؛ إنما تجسد رؤية المسؤول المتفطن للدور الذي تلعبه اللغة في التماسك البنوي لمؤسسة الدولة، وإيمانه بأن تعزيز حضورها واجب وطني وقومي وديني غير منوط بجهة معينة، أو أفراد محدودين، بل هو مسؤولية الجميع على كافة الأصعدة.

وانطلاقا من هذا الفهم، أقر النظام الأساسي للحكم في المملكة المنشور بجريدة أم القرى بتاريخ ١٤١٢/٩/٢هـ في مادته الأولى بأن: المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية، ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ولغتها هي اللغة العربية. كما أكد في مادته التاسعة والعشرين على أن الدولة: تصون التراث الإسلامي والعربي.

لقد شكلت تلك المواد -وغيرها- نواة لسن العديد من القرارات التي قد لا يسعف هذا المحتوى باستعراضها لكثرتها وتفرقتها، غير أنه يمكن تكوين فكرة عنها بالرجوع إلى كتاب: مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية. الذي جمعه وأعدّه مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، وهي قرارات تعكس مدى تمكن الوعي اللغوي لصانع القرار في المملكة العربية السعودية.^(١)

وعطفا على تنوع مرجعية تلك القرارات، وانبثاقها مرة من جهات تشريعية، ومرة من جهات تنفيذية، على مدى ما يقارب مئة عام، فإننا نقترح إصدار إضمامة جديدة تتضمن مشروعا لنظام الحماية القانونية للغة العربية يكون

تتوجبا لكل الأوامر والقرارات والأنظمة واللوائح والتعاميم التي صدرت من جهاتها، تحت مسمى: مشروع النظام الوطني للغة العربية. وينبع مشروع النظام من الإيمان بمحورية السياسة اللغوية ووجوب تفعيلها وفق أفضل المبادئ العلمية والممارسات العملية، بحيث يتأسس على الإطار المفاهيمي والنظري لـ " التخطيط اللغوي "، والذي يستهدف الإسهام في تحقيق قدر عال من^(٢):

١. التنقية اللغوية (الداخلية والخارجية).
 ٢. المحافظة على اللغة وعدم اندثارها.
 ٣. الإصلاح اللغوي.
 ٤. المغايرة اللغوية.
 ٥. الانتشار اللغوي.
 ٦. تحديث المعاجم.
 ٧. توحيد المصطلحات.
 ٨. تيسير الأساليب اللغوية.
 ٩. تعزيز الوظيفة الاتصالية للغة.
 ١٠. الصيانة اللغوية.
 ١١. تيسير اللغة لبعض ذوي الحاجات الخاصة (كالعميان والصم والبكم).
- ولا يقتصر الأمر على هذا، إذ يأتي من ضمنها الحماية القانونية للغة العربية، وأعني به "مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة التشريعية في الدولة، بهدف حماية حق مواطنيها في التواصل اللغوي بلغاتهم الوطنية الرسمية على المستوى الاجتماعي والرسمي في القطاعات الوطنية المختلفة. ومن ثم فالحماية القانونية للغات ترتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم التشريع اللغوي

النابع من السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي؛ لأجل ذلك تأتي عملية التشريع اللغوي على قائمة أولويات المشرع؛ لما لها من أهمية كبيرة.

ويكتسب التشريع اللغوي أهميته وخطورته من قيمة التشريعات والقوانين ذاتها في حياة البشر، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يستمدّها من مكانة اللغة ذاتها في سلم الأولويات الاجتماعية وأهميتها في التواصل الحضاري بين أبناء المجتمع الواحد والمجتمعات الأخرى، فاللغة مكون رئيس من مكونات الهوية الوطنية للأفراد والمجتمعات. ورمز من رموز سيادة الدول، وهي حق من حقوق المواطنين الذي كفله القانون الدولي، وبخاصة (الإعلان العالمي لحقوق اللغوية) سنة ١٩٩٦ بمدينة برشلونة الأسبانية؛ لذلك يجب سن القوانين والأنظمة الكفيلة بالمحافظة على اللغة من المخاطر الحضارية، التي تأتي في طليعتها الاحتلال/الاستعمار والعولمة، بمختلف أشكالهما وتنوع أساليبيهما.

والتشريع اللغوي ليس على مستوى واحد، بل يأخذ عدة مستويات، بدءاً من التشريع اللغوي الأساسي (الدستوري)، ومروراً بالتشريع اللغوي العادي (القوانين والأنظمة)، وانتهاءً بالتشريع اللغوي الفرعي (اللوائح التنفيذية والتنفيذية). وتأسيساً على كل هذا فإن اللغة العربية بحاجة ماسة إلى وجود تشريعات لغوية خاصة بها في الأقطار العربية كلها على اختلاف مستويات تلك التشريعات^(٣)

ولن يتأتى بناء النظام والعمل به إلا من خلال الجهود التطوعية التي تؤسس الأرضية القابلة للتفكير القانوني حيال حماية اللغة. والجهود الحكومية التي تبني الهيكل الحامي للغة تشريعاً وتنفيذاً وتقاضياً.

ومن المؤمل أن يستفيد النظام من تجارب الدول في بذلها الجهود لحماية لغاتها، والنظر إلى ذلك من منطلق الاستقلال والسيادة والحفاظ على الهوية، "ومن ثم فقد

سنت التشريعات الكفيلة بالمحافظة على لغاتها، وتعزيز التواصل بها على المستويين الشفاهي والكتابي، ووضعت العقوبات الكفيلة بتنفيذ تلك التشريعات والتزام العمل بها، وردع المتجاوزين العابثين".^(٤)

لقد قطعت العديد من دول العالم شوطا واسعا في إقرار الأنظمة التي تقف ساجا مانعا لكل أنواع التعدي على اللغة، كما سنت الدساتير وأقرت الأنظمة الكفيلة بحمايتها ورعايتها والإعلاء من جنابها على الرغم من تنوع العرقيات وتباين الثقافات وذلك مثل تجربة روسيا الاتحادية والصين الشعبية، كما أن هناك دولا عربية لها تجربة ريادية في مجال إقرار الأنظمة والدساتير الحمائية مثل الجمهورية العراقية والجمهورية الجزائرية والمملكة الأردنية.^(٥)

إن المؤمل من النظام أن تكون روحه تعزيز استخدام اللغة العربية، وهدفه التأكيد على الهوية، والحفاظ على اللغة العربية، وحمايتها، ومنع جميع وجوه الإساءة إليها، وتعزيز استخدامها وتفعيل إسهاماتها التنموية في المملكة العربية السعودية في مختلف المجالات، وتمكينها في مفاصل الحياة العامة لتأخذ موقعها الحقيقي، وتعكس موقعها السيادي في الوجدان العام الرسمي والشعبي؛ بوصفها ممثلة للهوية الوطنية والانتماء الحضاري.

ونظرا لأهمية هذا المقترح في تعزيز موقع اللغة العربية في فضاءات التفكير والعمل؛ فقد يكون من المناسب استعراض أبرز الآثار المتوقع تخلقها إثر إقرار النظام وتطبيقه، وهي حسب أهميتها:

- الآثار الحضارية والاجتماعية والثقافية.
- الآثار الوظيفية.
- الآثار الاقتصادية والمالية.

أولاً: الآثار الحضارية والثقافية والاجتماعية:

تظل اللغة من أقوى المؤثرات الأدائية التي تصبغ ذهنيات الأمم بالطوابع الخاصة، وهناك عمل جاد يقوم به الباحثون يحاولون فيه فهم آليات التعالق بين اللغة والثقافة، وهم يتجهون إلى الإيمان بأن "كل لغة عبارة عن تاريخ من تظافر القواعد اللغوية والعقل والثقافة"^(٦)، وأن اللغة "قبل أن تكون أداة تواصل بين البشر والمجتمعات والثقافات، هي أداة لبناء وصيانة وتنمية وتطور الهويات على المستويات الفردية والجماعية"^(٧).

وقد يجزم بعضهم في متانة العلاقة " بين اللغة والفكر وأثر اللغة البالغ في نمو ذهن الإنسان وتطويره وإخصابه وإمداده المستمر بالتجارب والأفكار والمعارف والخبرات (وأنها) هي الأساس الذي قامت عليه النظرية التي ربطت بين اللغة والحضارة، ورأت أن اللغة هي الوسيلة المهمة والرئيسة للتطور والتقدم الحضاري البشري".^(٨)

ولعل هذا يكون محفزاً بأن نظاماً كهذا سينعكس أثره على جملة من الآثار ذات البعد الحضاري والثقافي والاجتماعي التي ستسهم في تحقيق الهدف الأكبر الذي يسعى مشروع النظام الوصول إليه المتمثل في الحفاظ على اللغة العربية، وتمكينها، والمحافظة على سلامتها، ومنع جميع وجوه الإساءة إليها.

إن توجه مشروع النظام لملامسة تلك الأبعاد ينبع بشكل جوهري من استحقاقات التخطيط اللغوي في أحد أهم أنواعه، وهو ما يعرف بـ تخطيط وضع اللغة Status Planning ، والذي يشير "من حيث العموم إلى جهود السلطات الرسمية نحو إقرار لغة /أو لغات ما في المجتمع، وجميع ما يترتب على ذلك الإقرار من مقتضيات".^(٩)

ويولي هذا النوع من التخطيط أهمية بالغة لـ "الأبعاد النظامية والقانونية ويدخل في ذلك ما يتعلق بوضع اللغة ودرجة إلزامية استخدامها وكونها اللغة الرسمية أو اللغة المستخدمة في هذا المجال أو ذاك. كما يشمل أيضاً الأبعاد الثقافية والمجتمعية ذات الصلة بوضعية اللغة ومكانتها ومنسوب احترامها في المجتمع والاتجاهات والصور الذهنية نحو اللغة واستخدامتها، ويجعل البعض ما يتعلق بمكانة اللغة نوعاً خاصاً يسمونه تخطيط المكانة Prestige Planning"^(١٠).

ولعل بناء مواد النظام يصطبغ بطيف واسع من الآثار الإيجابية المنتظرة. فمن الممكن تضمين المواد الأولية للنظام أهمية إسهامه في تعزيز الهوية العربية لدى مجتمع المملكة العربية السعودية، وعلى تأكيد الدور الاجتماعي والفعل الثقافي حيال تمكين اللغة العربية وتعزيز استخداماتها في المسارات الاجتماعية المتنوعة، وعلى أهمية البعد الحماي للغة العربية والمحافظة عليها من أي إساءة قد تتسرب إليها، كما تشير المادة إلى تحميل الفواعل الاجتماعية والثقافية المسؤولية تجاه الاستخدامات والممارسات الجائرة لغوياً.

كما يمكن تضمين المواد مركزية الدور الثقافي والحضاري التأسيسي للغة العربية، بوصفها لغة الدولة ومكوناً أساساً لتقافتها وحضارتها، وهو ما يعني تعزيزاً للهوية العربية الإسلامية في كافة التعاملات وجميع الميادين داخليا وخارجيا.

وعطفا على كون التعليم من أهم عناصر التكوين الثقافي للأفراد والجماعات فمن المهم التأكيد على أن إتقان العربية هو أحد أهم أهداف التعليم في

جميع مستوياته ومراحلته، وهو ما سينعكس أثره على فهم المستفيدين للعلوم والمعارف، وتجذير أهمية تلقي العلوم والمعارف بفهم عربي صحيح.

ولا يجب أن تقف مواد النظام على الدعم للتعليم بالعربية فقط، إذ من المفترض إلزام المؤسسات الإعلامية سواء كانت حكومية أو خاصة باستخدام اللغة العربية، وعليها السير بهذا النهج في جميع وسائل النشر الإعلامي التقليدي والجديد، وكل هذا سيصب في تعزيز الهوية وتحفيز الانتماء للسان العربي الذي يشكلّ العقل بمنظومته العامة.

ولو قضت بعض المواد بوجوب إلقاء المشاركات الخارجية للمملكة باللغة العربية؛ فإن أثرها الثقافي سيسهم في تعزيز الهوية العربية في المحافل الدولية، كما سيكون عاملاً مهماً في إلقاء اللغة العربية في مسامع العالم بطيف لغاته المتنوع.

كما يمكن طرد الأمر على أي مناسبة أو أمسية أو ندوة أو مؤتمر أو حلقة نقاش أو ورشة عمل لتكون ملقاة باللغة العربية، وعند تعذر وجود المحتوى العربي فإنه يجب توفير ترجمة عربية فورية، وكل هذا داعم للحضور الثقافي للعربية في الأوساط العلمية، ودافع للمقاومة المشروعة لعجمة المحافل.

ولا يجب أن يقف النظام عند مجال محصور في تعزيز الهوية العربية، بل عليه أن يشرع لفرض استخدامها في المجالات التوعوية التي تتعالق مع التعاملات التجارية، مثل استخدامها في البيانات التجارية، وفي الإعلان عن البضائع والخدمات، وأسعارها، ووصفها، وتأريخ إنتاجها وانتهائها، والعناصر الداخلة في تركيبها، وطريقة استخدامها، وضماتها، وفواتير البيع وإيصالات التسليم، وعقود البيع والشراء والتأجير، ووثائق التأمين.

وهذا سيعزز من فهم الناطقين بالعربية للمحتوى الأجنبي بصورة دقيقة وصحيحة، خاصة عندما يفرض عدم فسح أي بضاعة مستوردة لأغراض تجارية إلا بشرط وجود نشرة معلومات أو دليل استخدام مرفق باللغة العربية.

والنظام المأمول حين يؤكد على وجوب صناعة الدعاية والإعلان - في أي وسيلة- باللغة العربية الفصيحة إنما يعزز من الهوية العربية لدى المواطنين والمقيمين أو بصورة أدق: المتلقين، لتكون العربية حاضرة في الذهنية التجارية بقوة.

كما ستتعزيز الهوية اللغوية العربية حين يوجب النظام استعمالها في البيانات والسجلات والملفات وعقود العمل والتعليمات، وتحذيرات الأمن والسلامة التي يصدرها صاحب العمل لعماله، ولا ريب بأن مادة كهذه سوف ترسخ الهوية العربية في بيئة العمل التجاري، كما ستساعد على تنمية الوعي الاستهلاكي لدى المتلقين عبر تعليمات واضحة باللغة العربية.

بالإضافة إلى أنها ستحفز غير الناطقين بالعربية على تعلم أساسياتها خاصة حين تُلزم شركات الاستقدام بتقديم دورات مكثفة للوافدين باللغة العربية، وهو ما سيسهل من عمليات التواصل بين غير الناطق بالعربية والعميل، وكفى بهذا تعزيزاً لحضور اللغة العربية بين الجميع.

ولو ألزم النظام بكتابة أسماء جميع المؤسسات الخاصة بما فيها التجارية والصناعية والعلمية والاجتماعية والترفيهية والسياحية والطبية باللغة العربية، فإن ذلك سيكون من دواعم تعزيز الهوية وترسيخها.

يضاف إلى ذلك إيجاب كتابة الرموز والشعارات واللافتات، والتقارير الطبية، والنشرات الدوائية، ورؤوس الأوراق للمؤسسات الرسمية، وأوراق النقد والمسكوكات، والمصنوعات الوطنية، كلها باللغة العربية.

وحين تكون الحاجة قائمة لاستخدام لغة أجنبية فلا بأس باستخدامها بشرط إبراز الجزء المكتوب باللغة العربية، وسيكون هذا تأكيداً صريحاً على أولوية العربية أمام اللغات الأخرى، وترسيخ لحضورها في الوجدان واللسان، في المقروء والمسموع، ودعم لفعاليتها الاجتماعية والثقافية في القطاعات العامة سواء كانت حكومية أو خيرية أو خاصة.

وإذا كانت الطبيعة التطبيقية للنظام المؤمل بناؤه تقتضي الإلزام، فإن وجود مخالفين أمر محتمل؛ غير أن ذلك يجب ألا يمر من دون عقوبة تحمي جناب العربية، وتحافظ على الهوية العامة للمجتمع، وعليه فلا بد من النص على أن كل إساءة للغة العربية بأي وجه من الوجوه مخالفة يعاقب عليها النظام، وذلك لكي تتأكد محورية العربية في التكوين البنيوي للهوية السعودية، وتترسخ اللغة الأصيلة في أذهان الجمهور، وترتفع مستويات الاعتزاز اللغوي^(١١) عند الجميع.

إن استعراض كل الآثار الحضارية والثقافية والاجتماعية التي ستترتب على تطبيق النظام أمر ليس ميسوراً، لكن الوقوف عند أبرزها قد يعطي انطباعاً عاماً للقارئ الكريم، فحواه أن النظام المفترض يجب أن يخلق ليوائم الرؤيا العامة للمملكة العربية السعودية التي تؤكد ترسيخ العربية وحماية جنابها، انطلاقاً من أن "التمكين للعربية هو ضرب من الاستثمار في الثروة اللغوية ومهاراتها وقدرتها التي تمكن من رفع مستوى الأداء والإبداع والتطوير والابتكار"^(١٢) المفضي للنهضة التنموية والاعتزاز الوطني.

ثانياً: الآثار الوظيفية:

وكما أن المشروع المقترح ستكون له آثار الحضارية وثقافية واجتماعية ملموسة؛ فإنه من المفترض أن يحمل -أيضاً- مآلات مفيدة للمجتمع من الناحية الوظيفية والمهنية، وأن يؤول إلى إتاحة فرص عمل متنوعة لحاملي المؤهلات العلمية في اللغة العربية وغيرها ممن يبحثون عن منافذ عمل خلاقة.

فإذا كان الهدف من النظام الحفاظ على اللغة العربية وحمايتها وتمكينها وتفعيل إسهاماتها التنموية في المملكة العربية السعودية؛ فإن تفعيل الإسهامات التنموية لا يتحقق إلا بخلق وظائف جديدة للمواطنين في مجالات الاستثمار اللغوي، ولعله يفضي إلى وجود باقية واسعة من منافذ العمل، منها على سبيل المثال:

- الحوسبة اللغوية.
- تعزيز المحتوى العربي على الشبكة العنكبوتية.
- المراجعة اللغوية.
- الترجمة.
- تعزيز حضور العربية في المجالات الحكومية والخاصة وفق البرامج التنموية الجديدة.

وإذا كان إتقان اللغة العربية أحد أهداف التعليم في المملكة العربية السعودية، في جميع المراحل والمستويات والتخصصات، فإن هذا مآله خلق وظائف مستمرة لمعلمي اللغة العربية وللمشرفين على تعليم العربية في كل المستويات، مع الوعي بأن التعليم الحديث في عالمنا العربي بحاجة ماسة إلى باقية متكاملة من الخدمات اللغوية المساندة، ترجمةً ومراجعةً وتدقيقاً.

وليس هذا قاصراً على التعليم فحسب؛ فوظائف عديدة يمكن أن تتولد من تطبيق مشروع النظام المقترح حين يوجب النظام توفير ترجمة عربية فورية في المناسبات التي يتعذر إلقاؤها باللغة العربية، حيث سيؤول التطبيق إلى توظيف كفاءات وطنية في مجال الترجمة، والفعاليات المصاحبة للترجمة من قبيل إدارة الصوتيات ولواحقها.

ولو ألزمت مواد النظام إتقان اللغة العربية في جميع الوظائف التي تتطلب إتقاناً في القطاعين الحكومي والخاص؛ فإنها ستسهم في خلق فرص وظيفية في مجال التعليم اللغوي للأغراض الخاصة، وفي مجال "التدريب اللغوي"، خاصة إذا ألزم شركات الاستقدام للعمالة غير العربية بتقديم دورات مكثفة في اللغة العربية.

وكما أسلفنا في إشارة سابقة إلى أن الإلزام بكتابة أسماء جميع المؤسسات الخاصة بما فيها التجارية والصناعية والعلمية والاجتماعية والترفيهية والسياحية والطبية باللغة العربية، والتأكيد على أن تكون الرموز والشعارات واللافتات، والتقارير الطبية، والنشرات الدوائية، وترويسات الأوراق للمؤسسات الرسمية، وأوراق النقد والمسكوكات، والمصنوعات الوطنية، كلها باللغة العربية. فإنه من المتوقع أن تظهر العديد من الآثار الوظيفية المباشرة مثل:

- وظائف في مجال الخط العربي.
- وظائف في التصميم الإلكتروني الحديث.
- وظائف في حقل الطباعة والميداليات.
- وظائف في المصنوعات الوطنية.
- وظائف المراجعة والتدقيق اللغوي.

- وظائف الترجمة بين اللغة العربية واللغات الأخرى.

وقد تفتُح آفاق رحبة للتوظيف حين تلزم كل جهة حكومية بتعيين متخصص أو أكثر ممن اجتاز اختبار كفايات اللغة العربية بما يكفي حاجتها؛ لمراجعة كل ما يصدر عنها. وهذا سيؤول إلى خلق فرص وظيفية في مجال التحرير والمراجعة والتدقيق اللغوي ونحو ذلك.

ومما يحسن التنبه عليه في هذا السياق، أن تراعي كليات اللغة العربية التي تخرج المختصين بالعربية متطلبات "وظائف المستقبل" في المجال اللغوي، عند تصميم البرامج التعليمية في جميع المراحل (البكالوريوس والدراسات العليا وشهادات الدبلوم أيضاً)؛ في الجوانب المعرفية والمهارية والسلوكية، ويقتضي هذا عدة أمور، منها:

- عقد ندوات دورية حول وظائف المستقبل في المجال اللغوي.
- عقد اجتماعات دورية مع الجهات الحكومية والخاصة.
- عقد ورش عمل دورية مع خبراء التوظيف فيما يخص وظائف المستقبل.
- الاستعانة بخبراء تصميم برامج تعليمية وفق احتياجات السوق ومتطلبات التنمية في مختلف المجالات، على نحو يجعل من برامج اللغة العربية ريادية الطابع.

ثالثاً: الآثار الاقتصادية والمالية

في العقود الأخيرة طُرحت عدة مقاربات اقتصادية للغة، موظفةً عدداً من المفاهيم الاقتصادية في المحيط اللغوي من قبيل: القيمة، الوظيفة، الإنتاج، الاقتصاد، الوفرة، والتقييم؛ بما يجعلها رافعةً اقتصادية، وأداةً رئيسةً لتحقيق ما بات يعرف بـ "الاقتصاد المعرفي" وتشكيل "مجتمع المعرفة".

ولقد أكد عدد من المنظرين في هذا الحقل، وعلى رأسهم فلوريان كولماس، التشابه الكبير بين اللغة والعملية من جوانب عديدة ذات علاقة بمبادئ الاستثمار الناجح، وما تتطلبه من النجاعة في التخطيط والتنظيم والتقسيم والإحكام للعمل والتعامل الذكي مع السوق، مسترشداً بما يقرره "سوسير" من أن: "الواقع الاجتماعي وحده هو الذي يمكن أن ينشئ نظاماً لغوياً، والجماعة ضرورية إذا ما كان للقيم أن توجد، هذه القيم التي تدين بوجودها للاستعمال العام والقبول العام، فالفرد وحده عاجز تماماً عن تثبيت قيمة واحدة بنفسه"، مؤكداً احتلال مفهوم القيمة مكاناً مركزياً لدى سوسير، الذي يلفت أنظارنا إلى أهمية الجانب النفسي والاجتماعي في تكوين هذه القيمة، بما يكون العقد الاجتماعي والنظامي معاً. (١٣)

بدوره، يشدد "كولماس" على أن وجود لغة واحدة أو لغات محدودة قوية ومفعلة في البلد أكثر فائدة من لغات كثيرة متناثرة متناحرة، واضعاً عدة أدلة على صحة هذه الفرضية، ومن ذلك إشارته إلى أن الدخل الفردي في اليابان (بخمس لغات فقط) كان ٢١٠٢٠ دولار مقابل ٤٤٠ دولاراً فقط في إندونيسيا التي تمتلك ٦٥٩ لغة، كما في عام ١٩٨٨. (١٤)

وبعد؛ فإنه يمكن القول بأن أي نظام مقترح للغة العربية يمكن أن يحمل بذور الديمومة والنجاح إذا انطوى على آثار اقتصادية ومالية إيجابية، وسيكون ذلك مشجعاً للجهات التشريعية والمنفذة والمستهدفة بأن نظاماً لغوياً سيثمر مردوداً اقتصادياً ومالياً مجزياً.

وهذا يدفع إلى أن يكون النظام المقترح الهادف للمحافظة على اللغة العربية، والتمكين لها، وتفعيل إسهاماتها التنموية في المملكة العربية السعودية،

مستشعرا للمآلات الكبرى لهذه الأهداف. ومن أهمها أنه سيؤول إلى المساهمة في الوفاء بمتطلبات رؤية ٢٠٣٠ التي تجعل المملكة هي العمق العربي والإسلامي؛ وهي إذ تكون كذلك؛ فإنها تضطلع بمتطلبات هذا العمق التي تحفزها للريادة في المجالات التنموية والاقتصادية.

ومن القنوات الفعالة في هذا المجال المؤكدة للعمق العربي والإسلامي المنشود تهيئة السياق الاقتصادي لافتتاح مشاريع تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، وحض غير العرب على تعلم العربية، وقد يكون من المناسب - مثلا- إلزام شركات الاستقدام للعمالة غير العربية بتقديم دورات مكثفة لهم باللغة العربية؛ إذ إن ذلك سيعزز منظومة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المجال التعليمي والتدريبي اللغوي ويعطي قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

كما أن فيه تحفيزا للمؤسسات الخاصة على الدخول في مجال الاستثمار اللغوي عبر إنشاء المعاهد التجارية لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، في ظل تشجيع الجهات المعنية على تيسير أعمال مثل هذه المشاريع.

ومن الآثار الاقتصادية المنتظرة لتطبيق مشروع النظام دعم إنشاء جمعيات ومؤسسات أهلية تعنى بتطوير اللغة العربية وتنميتها، وتشجيع الدولة للمستثمرين والمهتمين على إنشاء معاهد تجارية لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، حيث يتوقع أن تتخلق وظائف جديدة للمختصين باللغة العربية وعلومها، سواء في مجال تعليم المستجدين للغة العربية، أو تدريب المتمكنين على الاستخدام الصحيح لها وتحسين الأداء لأغراض مخصوصة.

وإذا كان العائد الاقتصادي للنظام مشجعاً على تطبيقه؛ فإن العائد المالي سيكون محفزا أيضاً. فلو أسند إلى مركز الملك عبدالله بن عبد العزيز الدولي

لخدمة اللغة العربية بالتعاون مع كليات اللغة العربية ومعاهدها والمركز الوطني للقياس والتقييم (قياس) إعداد اختبار كفايات اللغة العربية؛ فإن ذلك سوف يكون عائده المالي جيداً.

حيث إن الاختبار سيحتاج إلى ميزانية مناسبة لتنفيذه، وإعداد لوائحه وإجراءاته، واختباره، وتجهيز متطلباته، ثم سيكون العائد المالي منه مجزياً بعد أن يكون واقعاً يمر من بوابته المختصون بالعربية على غرار ما تعمله اللغة الإنجليزية في "التوفل" مثلاً.

كما سيتعزز الأثر المالي عبر فرض عقوبات مادية للمخالفين لقواعد اللغة العربية ضد إي مخالف للنظام المقترح وفقاً لإجراءات قانونية تنفيذية محددة، ونحسب أن ذلك يمكن أن يسهم في الوصول لبناء ما يسميه الذوادي بـ "نظام مناعة اللغة العربية".^(١٥)

ولا ريب أن الهيئة المفترضة للغة العربية ستتحقق بقوة النظام بعد أن تتولى الجهة المختصة تحصيل الغرامات وفق الأنظمة المعتمدة. وفي هذا تعزيز للقدرة المالية لهذه الجهة لكي تقوم بمهامها وتنفذ برامجها على أفضل وجه ممكن.

وبعد، فإن النجاح في إعادة مكانة اللغة العربية في الفضاء العام، وتحسين موقعها في مفاصل الحياة، وتمكينها في المجتمع، لهو هدف أسمى يسعى الجميع إليه، أملاً في أن يُضحى النطق بالعربية، والكتابة بها، واستخدامها، محل اعتزاز وافتخار، ولعل ذلك يكون عتبة أولى في سلم النهوض الحضاري المرتقب.

الهوامش

(١) مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية (الأوامر والقرارات والأنظمة واللوائح والتعاميم). جمع وإعداد مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ط١، ١٤٣٦هـ.

(٢) Kaplan, R. and Pladauf, R. , **Language planning: from theory to practice** (UK: Multilingual Matters Ltd, 1997). مقتبس من : عبدالله البريدي، كيف يعزز التخطيط اللغوي الفاعلية المستقبلية للغة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، ع ٤٨١، ٢٠١٩)، ص ١٠٨.

(٣) اللغة لا تحمي ذاتها، مدخل نظري وتطبيقي للحماية القانونية للغات، شارك في تأليفه مجموعة باحثين، تحرير أ.د عبد الله البريدي، مركز الملك عبد الله لخدمة اللغة العربية، الرياض، ط١، ١٤٤٠هـ، مبحث: الحماية القانونية للغات: تجارب دولية وعربية. للدكتور سالم السميري ص١٣٣.

(٤) السابق ص١٣٣.

(٥) ينظر: السابق ص١٣٣.

(٦) دانييل إفريت، ترجمة عبد العزيز أبانمي، اللغة: تلك الأداة الثقافية، دار جامعة الملك سعود للنشر، الرياض، ١٤٣٨هـ ص ١١.

(٧) عبد الله البريدي، اللغة هوية ناطقة، كتاب المجلة العربية رقم ١٩٧، الرياض، ١٤٣٤هـ ص٨٩.

(٨) أحمد محمد المعتوق، الحصيلة اللغوية أهميتها- مصادرها- وسائل تنميتها، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص ٤١).

(٩) محمود المحمود، التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري (الرياض: مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، ٢٠١٨)، س ٣، ع ٦، ص ١٤.

(١٠) البريدي، كيف يعزز التخطيط اللغوي الفاعلية المستقبلية للغة العربية، المرجع السابق، ص ١١١.

(١١) للمزيد حول ماهية الاعتزاز اللغوي وأهميته وسبل بنائه، انظر مثلاً: محمود الذوادي، في الأسباب والآثار لاغتراب العلاقة بين المجتمع ولغته (الكويت: مجلس النشر العلمي، مجلة العلوم الاجتماعية، ٢٠٠٥)، مج ٣٣ (١)، ص ٥٥-٨٣؛ ديفيد هاريسون، عندما تموت اللغات: انقراض لغات العالم وتآكل المعرفة الإنسانية، ترجمة: محمد مازن جلال، (الرياض: جامعة الملك سعود، ٢٠١١)؛ إيمان الكيلاني، الاعتزاز بالعربية أساس في تشكيل شخصية الفرد (عمان: مجمع اللغة العربية الأردني، مؤتمر سبل النهوض باللغة العربية - الموسم الثقافي الثلاثون لمجمع اللغة العربية الأردني، ٢٠١٢)، ص ٩٥-١٧٥؛ عبدالله البريدي، اللغة هوية ناطقة (الرياض: كتاب المجلة العربية، ١٩٧، ٢٠١٣).

(١٢) حمدة العنزي، مقالة بعنوان: تمكين العربية في الأنظمة والمؤسسات مجلس الشورى السعودي أنموذجاً، منشور ضمن المواد العلمية لملتقى: دور التعليم والإعلام في تحقيق أمن اللغة العربية الذي نظمته جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع مركز الملك عبد الله لخدمة اللغة العربية عام ١٤٣٥هـ - ص ١٩١.

(١٣) فلوريان كولماس، اللغة والاقتصاد، ترجمة: أحمد عوض (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٢٦٣، ٢٠٠٠)، ص ١٤-١٥.

(١٤) المرجع السابق، ص ٣٢.

(١٥) محمود الذوادي، التخلف الآخر: عولمة أزمان الهويات الثقافية في الوطن العربي والعالم الثالث (تونس: الأطلسية للنشر، ٢٠٠٢).

المراجع

- أحمد محمد المعتوق، الحصيلة اللغوية أهميتها- مصادرها- وسائل تنميتها، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب+ د.مصطفى مندور- اللغة والحضارة - دار الآداب الفاهرة
- إيمان الكيلاني، الاعتزاز بالعربية أساس في تشكيل شخصية الفرد (عمّان: مجمع اللغة العربية الأدرني، مؤتمر سبل النهوض باللغة العربية - الموسم الثقافي الثلاثون لمجمع اللغة العربية الأدرني، ٢٠١٢).
- حمدة العنزي، مقالة بعنوان: تمكين العربية في الأنظمة والمؤسسات مجلس الشورى السعودي أنموذجا، منشور ضمن المواد العلمية لملتقى: دور التعليم والإعلام في تحقيق أمن اللغة العربية الذي نظّمته جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع مركز الملك عبد الله لخدمة اللغة العربية عام ١٤٣٥هـ.
- دانييل إيفريت، ترجمة عبد العزيز أبانمي، اللغة: تلك الأداة الثقافية، دار جامعة الملك سعود للنشر، الرياض، ١٤٣٨هـ .
- ديفيد هاريسون، عندما تموت اللغات: انقراض لغات العالم وتآكل المعرفة الإنسانية، ترجمة: محمد مازن جلال، (الرياض: جامعة الملك سعود، ٢٠١١).
- عبدالله البريدي، كيف يعزز التخطيط اللغوي الفاعلية المستقبلية للغة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، ع ٤٨١، ٢٠١٩).
- اللغة لا تحمي ذاتها، مدخل نظري وتطبيقي للحماية القانونية للغات، شارك في تأليفه مجموعة باحثين، تحرير أ.د عبد الله البريدي، مركز الملك عبد الله لخدمة اللغة العربية، الرياض، ط١، ١٤٤٠هـ
- فلوريان كولماس، اللغة والاقتصاد، ترجمة: أحمد عوض (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٢٦٣، ٢٠٠٠).
- مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية (الأوامر والقرارات والأنظمة واللوائح والتعاميم). ط١، ١٤٣٦هـ
- محمود الذوادي، التخلف الآخر: عولمة أزمات الهويات الثقافية في الوطن العربي والعالم الثالث (تونس: الأطلسية للنشر، ٢٠٠٢).
- محمود الذوادي، في الأسباب والآثار لاغتراب العلاقة بين المجتمع ولغته (الكويت: مجلس النشر العلمي، مجلة العلوم الاجتماعية، ٢٠٠٥)، مج ٣٣.
- محمود المحمود، التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري (الرياض: مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، ٢٠١٨)، س ٣، ع ٦.